مجلة
مركز الوثائق والدراسات الإنسانية
جامعة قطر

داخل العدد

* العطاء الجغرافي في مقدمة ابن خلدون .
* الحياة الاقتصادية في قطر من ظهور الإسلام حتي نهاية القرن الرابع الهجري.
* من السمات العامة للخلافة العباسية في العصر العباسي الأول.
* مليح بن الحكم : شاعر من هذيل .
* التحليل الاجتماعي للابداع ـ توجهات نظرية وخبرات بحثية في المجتمع العربي .
* النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه .

العدد الثامن السنة الثامنة ١٩٩٦ م

الدوحة - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م

المدينة العربية في تحول

أ.د. السيد محمد الحسيني

استاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

مقدمة :

ليس من قبيل الصدفة أن تكون المنطقة العربية من أقدم مناطق العالم تحضراً . فعلى ضفاف النيل بمصر وعند ملتقى دجلة والفرات بالعراق ظهرت مدن قديمة تعكس بدايات التحضر في العالم . لقد أسهم الفائض الاقتصادي الذي حققته القرية منذ وقت مبكر في ظهور مراكز حضرية ، ما لبثت أن نمت وازدهرت بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية عديدة . وفي المنطقة العربية يمكننا أن نلمس تاريخياً علاقة وثيقة بين الحضارة والتحضر ، فالمدينة الفرعونية حققت أقصى درجات نموها مع إزدهار الحضارة المصرية القديمة . ومثل هذا يقال عن المدن الإسلامية خلال الخلافة العباسية ، حيث حققت إزدهاراً كبيراً من خلال النمو الاقتصادي ، والتوسع التجاري ، والاحتكاك الحضاري ، على مدى ثلاثة قرون متتالية .

ومع بداية القرن السادس عشر تراجعت أهمية المدن العربية لتتحول إلى مراكز حضرية تابعة للامبراطورية العثمانية في بداية الأمر ، ثم خاضعة لسيطرة القوى الأوربية في نهاية الأمر[١] وخلال فترة الحكم العثماني فقدت المدينة العربية جانباً كبيراً من حيوتها نتيجة انكماش الحرف والصناعات الحضارية ، والركود الاقتصادي ، والمركزية السياسية[٢] . ومع بدايات القرن التاسع عشر بدأت المدينة العربية تشهد قدراً من الانتعاش الحضري نتيجة لمجموعة من العوامل أهمها : الاحتكاك بالغرب الذي شهد أنئذ ثورة صناعية - حضرية واسعة النطاق ، وتحقيق القرية العربية للفائض الاقتصادي الذي ما لبث أن تحول إلى المدينة ، وبداية انتشار التعليم في المراكز الحضرية الكبرى . وتعبر القاهرة عن ذلك أفضل تعبير . فلقد كان لإنجازات محمد علي في مجالات الصناعة ، والزراعة ، والتعليم أثراً كبيراً في نمو القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى الأخرى . ومع ذلك فإن الطابع الحضري الحقيقي للمدينة المصرية لم يتحدد على نحو واضح إلا خلال عقد

السبعينيات من القرن التاسع عشر ، وذلك بفضل النهضة العمرانية الحضرية التي بدأها الخديوي اسماعيل ، ابتداء من تشييد القصور الفخمة حتى تزويد المدن الكبرى بالمرافق والخدمات المتاحة آنئذ [٣] .

وخلال فترة الاستعمار الأوربي للمنطقة العربية (منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين) كانت المدينة العربية تلعب دور حلقة الوصل بين القوى الأوربية من ناحية والتكوينات الاجتماعية الوطنية من ناحية أخرى . وفي هذا المجال كانت المدينة العربية تؤدي أدواراً متعددة أحياناً ، ومتناقضة أحياناً أخرى . فهي مركز التحديث ، وأداة الاتصال بالعالم الخارجي ، بقدر ما هي وسيلة لإمتصاص الفائض الاقتصادي وتحويله إلى العواصم الأوربية [٤] . ولنا أن نستنتج وجود إختلافات بين المدن العربية في هذا المجال طبقاً لنمط الاستعمار الأوربي ، ووفرة الفائض الاقتصادي المحلي ومستوى الإندماج في السوق العالمية ، وتوافر تقاليد حضرية مستقرة . ويبدو ذلك واضحاً إذا ما تأملنا تفاوت تأثير الخبرة الاستعمارية على مدن عربية مثل القاهرة ، والجزائر ، وتونس ، والخرطوم ، وصنعاء ، وبيروت ، والمنامة .

ومع بداية الستينيات وحصول الأقطار العربية على استقلالها السياسي ، بدأت حقبة حضرية جديدة . إذ ارتفعت نسبة التحضر في معظم تلك الأقطار بمعدلات عالية ولأسباب مختلفة . ففي الأقطار الكثيفة السكان مثل السودان ومصر والمغرب وتونس والعراق ارتفعت نسبة التحضر بسبب الهجرة الريفية الحضرية بالدرجة الأولى وارتفاع معدل الخصوبة في الحضر بالدرجة الثانية . وفي الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة والمنتجة للنفط غالباً ، ارتفعت نسب التحضر نتيجة للهجرة الدولية إليها سواء من الأقطار الغربية (الأوربية والأمريكية) ، أو الآسيوية (الهند ، وباكستان ، والفلبين) أو العربية ذات الكثافة السكانية العالية (مصر ، والسودان ، والأردن) . والواقع أن هذا النمو الحضري المتسارع (أو الثورة الحضرية كما يفضل البعض تسميته) لايمكن أن يفهم بمعزل عن الاقتصاد السياسي للمنطقة العربية في أعقاب الاستقلال السياسي وظهور الطفرة النفطية، وبالتالي فإننا نواجه بمصفوفة من العوامل والمتغيرات المؤثرة على التحضر العربي منذ مطلع الستينيات من القرن الحالي تضم فيما تضم : التناقض الريفي - الحضري ،

السياسات الحكومية المتميزة للحضر ، تراكم العائدات النفطية ، نمو الطبقة الوسطى الحضرية ، سيطرة الايديولوجيا الشعبوية خلال الستينيات على الأقطار العربية الكبرى ، ضعف المدن الصغرى وغياب استراتيجيات ملائمة لنمو الأقاليم ، توجيه جانب ملحوظ من الاستثمارات الحضرية للانفاق المظهري وعلى نحو يخدم مصالح الطبقتين الوسطى العليا والعليا ، العجز عن مواجهة احتياجات النمو الحضري وعلى الأخص في مجال المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية . ومن الطبيعي أن تختلف أولويات هذه المتغيرات من قطر عربي لآخر [٥] . فبينما يشكل الاستثمار في مجال المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية مشكلة مزمنة في أقطار العسر مثل مصر والمغرب والسودان والأردن ، نجده لايعد كذلك في أقطار اليسر مثل الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة .

أولاً : أنماط التحضر العربي :

يمكننا التمييز بين نمطين أساسيين من التحضر العربي منذ مطلع ستينيات هذا القرن، والذي تواكب - كما أشرنا - مع حصول معظم أقطار العالم العربي على استقلالها السياسي ، وبداية تراكم العائدات النفطية في أقطار شبه الجزيرة العربية وليبيا والعراق . ولأغراض التحليل هنا ، فإننا نميز بين نمط التحضر التقليدي ، ونمط التحضر النفطي . والتمييز بين النمطين ليس قاطعاً . ففي أقطار مثل مصر والعراق نجدها تعتمد على عائد نفطي وتشهد في الوقت نفسه تحضراً تقليدياً .

١ - التحضر التقليدي :

يشيع هذا النمط في الأقطار العربية المعتمدة على الزراعة كأساس اقتصادي ، والقرية كتنظيم اجتماعي ، مثل مصر والسودان واليمن والأردن والعراق وسوريا والمغرب والجزائر . في تلك الأقطار لعبت المدينة - وعلى الأخص العواصم - دوراً هاماً خلال الحقبة الاستعمارية . فالعاصمة كانت تلعب أدواراً اقتصادية ، وسياسية ، وثقافية بالغة الأهمية على الصعيدين العالمي والمحلي . فبقدر ماكانت تشكل حلقة الاتصال بالعالم الخارجي ، كانت تحكم سيطرتها وقبضتها على الأقاليم . والواقع أن هذا النمط من الأقطار العربية يستند إلى تقاليد حضارية قديمة نسبياً فمعظم عواصمها قديمة ، وظلت لفترات طويلة

متصلة تلعب أدواراً عالمية واقليمية ومحلية هامة مثل القاهرة ، ودمشق ، والدار البيضاء، والجزائر . وخلال الحقبة الاستعمارية ظلت نسبة التحضر في تلك الأقطار منخفضة نسبياً ، حيث كانت الزراعة تشكل الأساس الاقتصادي مع الاعتماد غالباً على محصول زراعي واحد [٦] . فحتى سنة ١٩٦٠م لم تكن نسب التحضر في معظم تلك الأقطار تزيد عن ٤٠٪ ويبدو أن الحقبة الاستعمارية قد ضمنت نمطاً معيناً من الهيراركية الحضرية . إذ كانت الهجرة الريفية - الحضرية تتجه صوب العواصم الكبرى ، بينما ظلت المدن الاقليمية والصغرى محافظة على أحجامها النسبية إلى حد ما .

ومع الاستقلال السياسي شهدت أقطار التحضر التقليدي تغيرات بنائية وثقافية هامة. فالنمو الاقتصادي الذي تم من خلال مشروعات التنمية المختلفة كانت ملامحه حضرية بالدرجة الأولى وعلى الأخص في مجال التصنيع . وهكذا شهدت مدن مثل القاهرة، وبغداد ، والدار البيضاء ، وعمان ، والخرطوم ، مشروعات اقتصادية (صناعية وتجارية وخدمية) جذبت أعداداً متزايدة من المهاجرين ، فضلاً عما أتاحه الاقتصاد النقدي الحضري من مزايا عديدة للريفيين المهاجرين الذين عاشوا حياتهم في ظل اقتصاد معيشي. إن تحليل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقطار التحضر التقليدي منذ الخمسينيات يكشف عن توجهها الواضح نحو الطبقة الوسطى الحضرية (بجناحيها الدنيا والعليا) وعلى الأخص في مجالات التعليم ، والعمل ، والصحة ، والإسكان ، وأن ذلك كان بمثابة إشارة البدء لمزيد من الهجرة الريفية الحضرية إلى المدن الكبرى وعلى الأخص العواصم [٧] . وحتى مطلع السبعينيات تكان الجانب الأكبر من الهجرة الريفية الحضرية بهدف التعليم [٨] ، ثم ما لبثت أن تعددت الأهداف بعد ذلك بفعل عوامل الطرد القوية المتمثلة في الريف نتيجة لاخفاق سياسات الاصلاح الزراعي عجزها عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان الريفيين الذين حققوا أعلى معدلات نمو سكاني خلال تلك الفترة أيضاً[٩] . لقد تضاعف عدد السكان في أقطار التحضر التقليدي على الأقل مرة واحدة خلال أربعة عقود (١٩٦٠ - ٢٠٠٠) ، وهي حادثة لم تتكرر - فيما نعلم - خلال تاريخها . ويبدو أن نسب التحضر قد مالت إلى الاستقرار خلال عقد التسعينيات ، وذلك بعد الطفرات التي شهدتها خلال العقود التالية على الاستقلال السياسي ، وإنجاز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد عانت المدن الكبرى والعواصم من ضغط شديد على مرافقها وهياكلها خلال العقود التالية على الاستقلال السياسي مع عجز الحكومات عن تخصيص موارد كافية النهوض بالمرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية . ومع شيوع سياسة «التسامح من خلال التجاهل» التي اتبعتها حكومات أقطار التحضر التقليدي ، ظهرت ونمت وتضخمت كل صور السكن الحضري الفقير ابتداء من الأحياء المتخلفة التقليدية القديمة حتى المناطق العشوائية الحديثة بصورها المختلفة . وهنا نجد تفاوتات شكلية في أنماط تلك المناطق ابتداء من أحياء «الصفيح» في الدار البيضاء ، حتى أحياء «الصرائف» في بغداد ، وصولاً إلى مدينة «الموتى» في القاهرة [١٠] . ومع تزايد الضغط الحضري ، نما القطاع غير الرسمي نمواً ملحوظاً في عواصم أقطار التحضر التقليدي ، حتى أصبح يستوعب حوالي ٦٠٪ من مجموع العمالة الحضرية في بعض المدن الكبرى [١١] ، خاصة بعد انتهاج السياسات الليبرالية في بعض تلك الأقطار ، مما أسهم في إرتفاع معدلات البطالة في الحضر ، وتقليل الانفاق الحكومي على الخدمات الحضرية إلا إذا كانت لها مضامين سياسية واضحة كالدعم السلعي على سبيل المثال .

وفي مدن التحضر التقليدي تتعايش أنماط الانتاج المختلفة وأساليب الحياة المتباينة ، وتتشكل بالتالي بناءات طبقية هلامية يصعب تحديدها . وبصفة عامة فإن هذه المدن تشهد قدراً واضحاً من الازدواجية الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن وجود أنماط إنتاجية رأسمالية إلى جانب أنماط انتاجية معيشية (أو قبل رأسمالية كما يطلق عليها البعض) . ويفسر لنا ذلك وجود القطاع الاقتصادي الرسمي الحديث المعتمد على التكثيف الرأسمالي إلى جانب القطاع الاقتصادي غير الرسمي التقليدي المعتمد على تكثيف العمل. وربما كان الفقر الحضري من أهم السمات المميزة لمدن التحضر التقليدي . فمع تزايد الأخذ بسياسات التكييف الهيكلي ، مال القطاع غير الرسمي إلى النمو والاتساع ، وازداد عدد الفقراء الحضريين ، واتسع نطاق السكن العشوائي على أطراف المدن الكبرى ، وازداد التهديد السياسي الذي يشكله الفقراء للأنظمة السياسية العربية . ويرتبط بذلك أيضاً تقلص حجم ونفوذ الطبقة الوسطى الحضرية في مدن التحضر التقليدي . فخلال السنوات اللاحقة على الاستقلال السياسي ، اتسع نطاق تلك الطبقة نتيجة للمشروعات التنموية

في مجالات التعليم ، والتصنيع والإدارة ، ثم ما لبثت أن تعرضت لضغوط متزايدة منذ السبعينيات بسبب الليبرالية الاقتصادية التي يبدو أنها على حساب مزاياها القديمة .

وعلى عكس التحضر الأفريقي الذي يرتبط بالتفكك الأسري [١٢] ، نجد التحضر التقليدي العربي يتم بشكل سلمي على الصعيد العائلي . فالهجرة الريفية - الحضرية تتم في شكل عائلي في معظم الأحيان ، ولأن المدينة قد «تريفت» بالفعل فإنها تشكل مجالاً ملائماً للقرويين المهاجرين ؛ فضلاً عن أن آليات التكيف الحضري تقوم بمهامها بالنسبة للجماعات الاقليمية والقرابية والدينية [١٣] . ويشكل القطاع غير الرسمي المجال الاقتصادي الحيوي للمهاجرين الجدد ، بينما يشكل السكن العشوائي بمناطقه المختلفة الإطار الايكولوجي الذي يستوعبهم . وهكذا نجد مدن التحضر التقليدي تفقد ملامحها الأساسية التي تكونت عبر العقود الأولى من القرن العشرين لتسيطر عليها «اللارسمية» في مجالات الاقتصاد والحياة الاجتماعية في ظل سياسة «تجاهل» من جانب الحكومات[١٤]. وربما يفسر لنا ذلك ميل بعض الأنظمة السياسية لمواجهة مشكلات الفقر الحضري (بما في ذلك النمو السكن العشوائي) ليس من منطلق اعتبارات التنمية الحضرية أساساً ، بل من منطلق سد منبع من منابع التطرف السياسي الذي يشكل أحد الأخطار المهددة للاستقرار السياسي . إن ذلك يفسر لنا جهود التنمية الحضرية الأخيرة في مجال السكن العشوائي في أقطار مثل مصر والمغرب والأردن .

٢ - التحضر النفطي :

ساد هذا النمط من التحضر في الأقطار العربية المنتجة للنفط وعلى الأخص أقطار شبه الجزيرة العربية وليبيا . ومع أن هناك أقطار عربية أخرى منتجة للنفط مثل مصر والعراق ، إلا أن حالة الأقطار الأولى هي التي تعنينا هنا من حيث أنها تعاني من ندرة سكانية ، ووفرة مالية ، وتقاليد حضرية ضعيفة . لقد سعت تلك الأقطار من خلال توجهاتها التنموية إلى خلق مجتمعات رفاهية بالاعتماد على العائدات النفطية ، وما يمكن أن تحققه تلك العائدات من مشروعات صناعية تعوض ما قد يطرأ عليها من انخفاض أو تآكل . وتتم هذه التنمية في ظل وجود قطاع حكومي ضخم يتولى تقديم الخدمات الاجتماعية ، وقطاع خاص يتولى القيام بمجالات واسعة من النشاطات المتصلة بمجتمع

الرفاهية ، وعمالة وافدة ضخمة تعمل في مجالات واسعة ابتداء من القطاع الاقتصادي الحديث المنظم ، حتى الخدمات الشخصية والمنزلية . ويتم ذلك كله في سياق مجتمعي يستند إلى مجموعة من الدعائم البنائية والثقافية أهمها : القبيلة والدين ، والسلطة السياسية التقليدية . ومع الاستعانة الكبيرة بالعمالة الوافدة ، فإن أقطار التحضر النفطي ليست على استعداد لذوبان عناصرها الثقافية من خلال احتكاك شعوبها بالوافدين .

ولقد انعكست تلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الطفرة النفطية على المدينة النفطية وعلى الأخص المدينة الخليجية . إذ تحولت تلك المدينة التقليدية الصغيرة التي كانت تعيش في حضن الخليج ورمال الصحراء والمرتبطة بالنشاطات الإنتاجية التقليدية إلى «مدينة أولى» Primate city بكل ماتتضمنه الكلمة من معان . وما لبثت «المدينة الأولى» أن أصبحت قبلة البدو في الداخل ، والمغامرين والباحثين عن الفرص والعيش الآمن والثراء من الخارج . إن التحولات الديموجرافية التي شهدتها المدن الخليجية الأساسية (الكويت ، المنامة ، الدوحة ، أبو ظبي ، العين ، دبي ، الشارقة ، الدمام ، الاحساء ، مسقط ... الخ) هائلة حتى يمكن القول أنها قد شهدت عدة «ثورات حضرية» متتابعة على مدى النصف الثاني من القرن العشرين . وتعبر عن ذلك بوضوح بيانات نسب التحضر ومعدلات النمو السنوي لسكان الحضري في أقطار التحضر النفطي الواردة في جدول رقم (٢) . وبسبب موجات الهجرات الآسيوية والعربية والأوربية إلى دول التحضر النفطي ارتفع معدل النمو السكاني السنوي الحضري خلال العقود الثلاث ١٩٦٠ - ١٩٩١م حتى وصل في دولة الامارات إلى ٥ر١٢٪ ، وقطر ٨٪ ، والكويت ٩ر٧٪ وهي معدلات لم تتكرر - فيما نعلم - خلال تاريخ التحضر العالمي .

وفي أقطار التحضر النفطي يزداد التركز السكاني في المدن الرئيسية كالكويت وأبو ظبي والمنامة والدوحة ومسقط حتى أصبحت مرادفة للأقطار ذاتها [١٥] . والواقع أن هذا التركز الحضري الشديد (الناجم عن الزيادة الطبيعية من ناحية ، والهجرة الوافدة من ناحية أخرى في أعقاب الطفرة النفطية) قد حد من نمو المدن الاقليمية الصغرى وجذب الاستثمارات الاجتماعية نحو العواصم . ولانستثنى من ذلك سوى المجمعات الصناعية التي ظهرت خلال السبعينيات مثل جبل علي في دبي ، والشعيبة في الكويت ، والرويس

في أبو طبي ، وأم سعيد في قطر . في هذه المجمعات الصناعية يعيش الآسيويون بعيداً عن المراكز الحضرية الرئيسية ليشكلوا «جيوباً تنموية» موجهة نحو الخارج من حيث العمالة والتصدير والأسواق .

وبسبب الطفرة النفطية التي أعقبت تصحيح أسعار النفط في الأسواق العالمية في نهاية عام ١٩٧٣م ، استقبلت المدينة الخليجية العربية استثمارات ضخمة في مجال المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية ، وبدأ قطاع التشييد هو الرائد في هذا المجال . وهكذا ظهرت الأحياء الحديثة على أطراف المدن الكبرى في لمح البصر ، عاون على ذلك استخدام السيارة على نطاق واسع في إطار موجة الرخاء . أما الأحياء القديمة التي شكلت رموز حقبة ماقبل النفط فقد تعرضت للانقراض بسبب هدمها واستيعابها داخل الخطة الحضرية الجديدة . وبسبب ارتفاع قيمة الأرض داخل مركز المدينة ، اضطرت أعداد متزايدة من السكان إلى سكنى الأطراف ، ساعد على ذلك غزو العمالة الوافدة غير الماهرة للمناطق السكنية القديمة [١٦] .

وعلى الرغم من تناثر وندرة البيانات المتصلة بالتركيب الاجتماعي للمدينة الخليجية العربية بسبب حساسية بعض جوانبها ، إلا أننا نستطيع استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها . فلقد شهدت المدن الخليجية نموجماعات مهنية التحقت بالقطاع الاقتصادي الحديث ، مما أسهم في تكوين «طبقة وسطى حضرية جديدة» تتألف من ذوي المهن الفنية العليا الإداريين الذين حصلوا على فرص تعليمية مبكرة مكنتهم من شغل وظائف قيادية داخل الأجهزة الحكومية . وإذا كان التعليم (وعلى الأخص الجامعي) قد شكل مصدراً للحراك الاجتماعي الصاعد وأسهم - بالتالي - في تكوين جماعات مهنية جديدة ، فإن الثروة شكلت مصدراً آخر للحراك الاجتماعي الصاعد ، حيث تكونت جماعات من رجال الأعمال في مجالات الوكالات التجارية على وجه الخصوص . وتجد الإشارة إلى أن المرأة الخليجية قد استطاعت أن تكتسب مكانة مهنية متميزة داخل البناء الطبقي الحضري الخليجي من خلال التعليم الجامعي الذي كان أحد ملامح مجتمع الوفرة .

وداخل البناء الطبقي الحضري الخليجي نجد جماعات التجار تواصل تدعيم مكانتها التقليدية السابقة من خلال ملكيتها لمساحات واسعة من أراضي البناء والعقارات ، وبيعها بعد ذلك بأسعار عالية وذلك بسبب حرص الحكومات الخليجية على إعادة تخطيط المدن وتوسيع نطاقها العمراني . كذلك نستطيع التمييز بين جماعتين مهنيتين وسطيتين استناداً إلى معيار الدخل الثابت المتحقق من الوظيفة . الجماعة الأولى تضم الإداريين في الوظائف القيادية ورؤساء ومديري الشركات التجارية والفنيين والمهنيين ، بنما تضم الجماعة الثانية متوسطي وصغار الموظفين في كل من القطاعات الثلاث : الحكومي ، والمختلط ، والخاص. وهناك أخيراً الجماعات المهنية الدنيا التي تضم كل العاملين بأجر في المهن اليدوية ، وتضم هذه الجماعات الذكور من الوافدين غير المتزوجين الذين يعيشون في ظل ظروف سكنية قاسية ويحصلون على دخول ضئيلة .

ومنذ بداية السبعينيات والمدن الخليجية العربية تنمو طبقاً لخطط حضرية متطورة أشرف على رسمها خبراء حضريون غربيون ، وتقوم هذه الخطط على فكرة انصاف الدوائر المتتابعة التي تدور في الصحراء لتنتهى عند شاطئ الخليج [١٧] . وبسبب صغر نواه المدينة الخليجية المبكرة ، فإن القطاع القديم لم يكن يشكل عقبة في مواجهة هذه الخطة الحضرية الجديدة ، فضلاً عن أن العائدات النفطية قد ضمنت تنفيذ الخطة الحضرية خلال فترة قصيرة وبكفاءة عالية . ولقد كان اتجاه النمو الأساسي هو الضواحي . إذ نجد في كل مدينة خليجية رئيسية ضاحية ضخمة تحمل اسم حاكم الدولة . وبسبب اتساع نطاق الطبقة الوسطى من المواطنين والأجانب ، كان لابد وأن تظهر أحياء تلائم احتياجات تلك الطبقة . ونستطيع التمييز داخل المدن الخليجية بين نوعين من أحياء الطبقة الوسطى . هناك أحياء الطبقة الوسطى من المواطنين التي تتخذ شكل «جاردن سيتي» مؤلفة من مجموعة من الفيللات يسكنها كبار الموظفين الخليجيين ، وهناك أيضاً أحياء الطبقة الوسطى التي يعيش فيها الوافدون والتي تشكل امتداداً للقلب القديم من المدينة الخليجية .

وفي إطار التحضر النفطي تتعايش قوى متنافرة تدعم بعضها التكامل ، بينما تدعم البعض الآخر الاغتراب . فالدخل المرتفع الذي يحصل عليه الوافد هو بحد ذاته قوة دافعة على التكيف والارتباط بالمدينة الخليجية . كما أن الخدمات التي يحصل عليها (وعلى

الأخص في مجالي الصحة والتعليم فضلاً عن الاعفاء من الضرائب) تتيح له قبول الحياة الاجتماعية في المدينة الخليجية ، برغم الصعوبات السيكولوجية التي يواجهها نتيجة للغربة ، والاحساس بالدونية ، وافتقاد الإحساس بالمواطنة . وتضم المدن الخليجية جماعات سكانية متجاورة ومتعايشة في شكل موازيكا اجتماعية عرقية ولغوية ودينية وثقافية فريدة في نوعها . أن المدينة الخليجية الصغيرة قد تضم جماعات تنتمي إلى أكثر من خمسين جنسية ، وعشرين لغة ، وعشر ديانات ، وعدد غير محدد من الفرق والمذاهب الدينية . ويجمع أفراد هذه الجماعات إحساس واحد هو ، أنهم على موعد مع الثروة النفطية الجديدة . ونتيجة لذلك نجد تلك الجماعات تدير ظهرها لبعض ، وتتطلع صوب الدولة : صاحب الحق في الإنفاق الحكومي . ونتيجة لذلك يبدو على سلوك تلك الجماعات سمات الإدائية ، والنفعية ، والإنقسامية ، والبراجماتية ، أما المواطنون الخليجيون ، فإنهم يعانون من مظاهر الغربة ، ولكن لأسباب مختلفة . فالحكومات الخليجية بضمانها توفير الرخاء والوفرة لهم ، لا تتوقع منهم مزيداً من المشاركة السياسية التي يمكن أن تسبب ازعاجاً للسلطات الحاكمة .

وفي إطار التحضر النفطي تضعف العلاقات الأفقية ، وتقوى العلاقات الرأسية إلى حد كبير . فالعلاقات الأفقية بين الجماعات العرقية والدينية والقومية محدودة للغاية ، حيث تميل هذه الجماعات إلى الإقامة في مناطق خاصة بها . ففي مدن مثل الكويت وأبو ظبي والدوحة ، نجد مناطق مخصصة للبلوش الباكستانيين ، وأخرى للفلسطينيين وثالثة للشيعة الإيرانيين ... وهكذا . وتضمن هذه العزلة المكانية عزلة اجتماعية موازية ، بحيث تبدو هذه الجماعات متجاورة مكانياً ، منعزلة اجتماعياً ونفسياً . وتكاد تكون العلاقات الرأسية بين تلك الجماعات والأجهزة الحكومية أو أصحاب المشروعات هي العلاقة الثابتة الواضحة . ومع غياب التفاعلات التلقائية التي تنشأ بين الجماعات وتتحول إلى صداقة ومصاهرة ، ومع افتقاد الهيئات والنوادي والنقابات والأحزاب السياسية التي تمثل بوتقه للانصهار الاجتماعي ، فإن العلاقات بين سكان المهجر تبدو مؤقتة ، وانعزالية إلى حد كبير . وربما كانت ثقافة الاستهلاك هي الثقافة العامة التي تلتقى عندها تلك الجماعات . أنها تجسد الانجاز الحقيقي لتلك الجماعات ، وتقدم المبرر القوي لوجودها في المدن الخليجية العربية .

ثانياً : المدينة العربية في سياق تحولي : العوامل الداخلية والخارجية :

ربما كانت المدينة العربية من أبرز التكوينات الاجتماعية التي تأثرت بشكل مباشر بالتحولات الاقتصادية والسياسية (العالمية والقومية) التي شهدتها الأقطار العربية منذ حصولها على الاستقلال السياسي . ومن الصعب علينا في هذه الورقة المحدودة النطاق حصر كل العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على التحضر العربي خلال العقود الثلاث الأخيرة وذلك بسبب تعددها وتعقدها وتشابكها . إلا أن ذلك لايمنعنا من الإشارة إلى أهمها :

١ - **النمو السكاني وارتفاع نسب التحضر :** بدون الدخول في تفاصيل ديموجرافية ، فإن الأقطار العربية شهدت معدلات نمو سكاني لم تشهدها خلال تاريخها الطويل ، وذلك بسبب انخفاض معدلات الوفاة ، واستمرار ارتفاع معدلات المواليد . ولقد صاحب ظاهرة النمو السكاني في العالم العربي ، نمو متسارع في نسب التحضر (انظر جدولي رقم ١ ، ٢) . وفي معظم الأقطار العربية تحقق النمو الحضري السريع من خلال اتساع نطاق الهجرة الريفية الحضرية من ناحية ، وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان الحضريين من ناحية أخرى . ويعود ذلك إلى عوامل التناقص الريفي الحضري ، والسياسات الاجتماعية المتميزة للحضر . وعوامل الطرد الريفي والجذب الحضري . وعلى مستوى العالم العربي ككل يمكننا أن نفرق بين الواقع الحضري في المجتمعات العربية النفطية في شبه الجزيرة العربية ، والواقع الحضري في بقية المجتمعات العربية . فعلى الرغم من أن الأولى قد شهدت نمواً حضرياً سريعاً بسبب اتساع نطاق الهجرات الخارجية الوافدة ، إلا أن ذلك لم ينعكس سلبياً على الواقع الحضري بسبب محدودية الرصيد السكاني للأقطار الخليجية العربية . أما في المجتمعات العربية غير النفطية والتي تتمتع برصيد سكاني ضخم نسبياً منذ البداية ، فإن الهجرة الريفية الحضرية قد شكلت أعباء ضخمة على المدن الكبرى بوجه عام ، مما أسفر عن مشكلات حضرية عديدة كالبطالة، والفقر ، والإسكان العشوائي ، والتهميش الاجتماعي .

٢ - **نمط التنمية والمشكلات الحضرية** : في معظم النصف الشمالي من العالم العربي (سوريا ، مصر ، العراق ، الجزائر) تمت التنمية في أعقاب الاستقلال السياسي من خلال قطاع عام قائد تضاءل في ظله القطاع الخاص . أما أقطار النصف الجنوبي من العالم العربي - وعلى الأخص الأقطار العربية النفطية - فقد تمت التنمية من خلال سيطرة الدولة على مصادر الدخل المتمثلة في العائدات النفطية، وإعادة توزيعها على مجالات الإنفاق المختلفة . وبغض النظر عن طبيعة النظم السياسية العربية في أعقاب الاستقلال السياسي ، فإن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد استندت إلى تحيز حضري على حساب المناطق الريفية والبدوية على السواء . وإذا كانت الأقطار العربية الخليجية قد استطاعت بفضل فوائضها المالية إنشاء مجمعات صناعية ضخمة بعيدة عن العواصم والمدن الكبرى ، فإن أقطاراً مثل مصر والجزائر والمغرب والعراق لم تستطع أن تفعل ذلك ، حيث كان مضمون الخطاب السياسي يحبذ الضخامة الحضرية ، مستفيداً من المرافق والخدمات المتاحة في المدن الكبرى .

٣ - **المراكز الحضرية والتركز السكاني** : على الرغم من أن الأقطار العربية (النفطية وغير النفطية) قد شهدت خلال العقود الثلاث الماضية نمواً اقتصادياً وعمرانياً سريعاً، إلا أن العواصم والمدن الكبرى ماتزال تمارس هيمنتها وسيطرتها على المحليات والأقاليم . إن توزيع الاستثمارات الإنتاجية والاجتماعية على الأقاليم المختلفة يؤكد ذلك بجلاء . لذلك فإن تصفية الحجم المرضي للمدن العربية المتضخمة هو واجب قومي ، يجب أن يواكبه واجب قومي آخر هو تنمية المدن الصغرى والمناطق الريفية بوجه عام . وإذا كانت مدن الأقطار العربية - وفي مقدمتها مصر - ، قد بدأت منذ مطلع الثمانينيات في إقامة مراكز عمرانية جديدة لتخفيف العبء عن العاصمة والمدن الكبرى ، إلا أن العائد الاجتماعي لتلك المراكز مايزال محدوداً للغاية. ذلك أن تلك المراكز العمرانية ماتزال خاضعة لنطاق جاذبية المدن الكبرى ، فضلاً عن افتقاد كثير منها لمقومات النمو الحضري الذاتي .

٤ - **النفط والمدن الجديدة** : أشرنا في موضع سابق من هذه الورقة إلى الدور الذي لعبته الثروة النفطية في مجال النمو الحضري ، وظهور نمط «دولة المدينة» أن هذا النمط الحضري قد أضاف شيئاً جديداً إلى الخريطة الحضرية العربية . والواقع أن المشكلات التي تواجهها المدينة الخليجية هي مشكلات ثقافية بالدرجة الأولى . فهي تضم سكاناً ينتمون إلى جماعات عرقية ودينية وقومية متباينة . ومن بين التحولات الأساسية التي شهدتها المدينة الخليجية ، اتساع نطاق القطاع الاقتصادي الحديث المرتبط بالتنمية النفطية ، وتراجع وانكماش القطاع الاقتصادي التقليدي الذي كان سائداً خلال حقبة ما قبل النفط .

٥ - **الصراع السياسي وانعكاساته الحضرية** : كان الصراع السياسي دوراً هاماً في تشكيل الواقع الحضري المعاصر . فلقد أسفر الصراع العربي الاسرائيلي عن هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين منذ أواخر أربعينيات القرن العشرين حتى الآن . أما الانعكاس الحضري لهذا «الخروج الفلسطيني» فقد تمثل في نمو سكان المخيمات الفلسطينية في كل من الأردن في بداية الأمر ، ولبنان في مرحلة لاحقة . ولقد كانت هذه المخيمات مجرد أنماط سكنية موقته عند نشأتها ، ثم مالبثت أن اكتسبت وجوداً دائماً بسبب استمرار العوامل المؤدية إلى ظهورها . كما كان أحد نتائج «الخروج الفلسطيني» الاتجاه المبكر نحو أقطار النفط العربية ، حيث يشكل الفلسطينيون نسبة كبيرة من العمالة العربية المتوطنة فيها . كذلك كان لحروب الاستقلال السياسي (الجزائر) انعكاسات حضرية واضحة ، تماماً كما كان للحروب الأهلية (لبنان) تأثيرات هامة على الواقع الحضري اللبناني . وربما كان العراق هي أبرز الدول العربية تأثيراً على الواقع الحضري . فحرب الخليج الأولى مع إيران كانت تدميرية على المستوى الحضري ، وحرب الخليج الثانية التي بدأت بغزو الكويت كانت حضرية في أعمق دلالاتها ومعانيها . وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن أكبر مشروعات الأعمار الحضري في مصر خلال عقد السبعينيات كانت هي تلك التي أعقبت التدمير الذي تعرضت له مدن قناة السويس خلال فترة الصراع العربي الاسرائيلي ، والتي شهدت أكبر نزوح حضري في تاريخ مصر الحديث .

٦ - **التحولات الطبقية والمدن العربية** : أسهمت عملية الفرز الطبقي التي شهدتها المجتمعات تالعربية خلال العقود الثلاثة الماضية في ظهور ملامح ايكولوجية للمدن العربية . وأحد أبعاد هذه العملية نمو أحياء السكن الفقير بما في ذلك الأحياء الشعبية الفقيرة الجديدة والقديمة على السواء ، والأكواخ ، والمقابر ، والأحواش . وفي بعض الأحيان نجد القلب القديم المكتظ يلفظ سكانه الفقراء نحو أحياء فقيرة تقع على الأطراف لتشكل أحزمة فقد محيطة بالمدن الكبرى . وفي مدن المغرب والمشرق العربي (الدار البيضاء ، والجزائر ، تونس ، القاهرة ، عمان ، بغداد) نمت أحياء السكن العشوائي - التي تختلف مسمياتها من دولة لأخرى - نمواً سريعاً منذ عقد السبعينيات بسبب عمليات الفرز الطبقي من ناحية ، وعجز المدن في استيعاب «الخروج الريفي» من ناحية أخرى [١٨] . ومع انعكاسات الثروة النفطية ، والانفتاح على الغرب ، وانتكاسة الاشتراكية وظهور الليبرالية ، بدأت المدن العربية الكبرى تشهد نمواً ملحوظاً في مناطق الطبقتين الوسطى والعليا . ففي القاهرة نجد أن النمو الحضري السريع الذي شهدته مناطق مدينة نصر ومصر الجديدة في الشرق ، والدقي والمهندسين وبقية مناطق الجيزة في الغرب ، إنما يعكس نمو الطبقة الوسطى الجديدة التي تدعمت من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادي من ناحية ، والعائدات النفطية من الأقطار العربية الخليجية من ناحية أخرى .

٧ - **تنوع وتداخل وتعايش الأنساق المعمارية في المدن العربية** : انعكست التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوضوح على الأنماط المعمارية العربية، وعلى الأخص بالنسبة للمدن القديمة مثل القاهرة ، وبغداد ، ودمشق ، والدار البيضاء ، والجزائر ، وتونس . ففي القاهرة والدار البيضاء ، نجد الثنائية الحضرية ماثلة تعبر بوضوح عن تجاور وتعايش حضر العصور الوسطى مع حضر القرن العشرين . والملاحظ أن معظم المدن العربية الكبرى قد شهدت بعض العمليات الأيكولوجية كالمركزية والتركز والغزو والتتابع خلال العقود الثلاثة الماضية نتيجة للتحولات العامة التي شهدتها الأقطار العربية . فنمو الطبقة الوسطى الجديدة دفعها إلى ترك مناطقها السكنية القديمة والحصول على مساكن أوسع وأفضل على

أطراف المدينة ، بينما تعرضت مناطقها السكنية القديمة إلى غزو الطبقة الوسطى الدنيا أو الطبقة الدنيا ، وتواجه الأحياء القديمة في المدن العربية الكبرى ضغوطاً شديدة بسبب افتقارها إلى الخدمات [١٩] . والاغراءات التي تتعرض لها بسبب ارتفاع قيمة الأرض فيها . لذلك فإن مصيرها المحتوم هو الانقراض التدريجي نتيجة لتغلغل القطاع العمراني الحديث فيها ، أو انتقالها إلى الأطراف الحضرية لتشكل كردوناً متريفاً بين السكن العشوائي ، أو لتكون جزءاً من أحزمة الفقر التي تزداد نمواً واتساعاً بمعدلات عالية . أما أحياء الطبقة الوسطى الجديدة في المدن العربية فلم تعبر حتى الآن عن هوية معمارية واضحة [٢٠] . إذ يغلب عليها الأنماط المعمارية الغربية الطابع ، المستهلكة للطاقة ، القائمة على التكثيف الرأسمالي ، والتي لاتتيح فرص تكوين مجاورات مشبعة اجتماعياً .

وتبدو ظاهرة تداخل الأنماط المعمارية في المدن الخليجية العربية أقل وضوحاً منها لدى معظم المدن العربية الأخرى . ففي الأولى - وبفعل الطفرة النفطية - طغت الأحياء الحديثة حتى اكتسحت أو قضت على الأحياء القديمة التي كانت تشكل قلب المدينة الخليجية خلال حقبة ماقبل النفط . وعلى الرغم من أن المدينة الخليجية المعاصرة قد كونت لها قلباً تجارياً جديداً يتناسب مع امتداداتها العمرانية الجديدة التي واكبت استخدام السيارة على نطاق أوسع ، إلا أنها (أي المدينة الخليجية) قد بدأت تشهد نوبات متباعدة تعكس استقلالاً وابتعاداً عن القلب التجاري التقليدي [٢١] . وهكذا نجد المدينة الخليجية العربية تشهد الازدواجية الحضرية بدرجة أقل نظراً لضآلة النطاق الحضري القديم من ناحية ، وسيطرة النطاق الحضري الحديث من ناحية أخرى .

ومع النمو الحضري السريع وقلة الانفاق الحكومي على المرافق والخدمات ، تفاقمت المشكلات الحضرية في المدن العربية الكبرى كالقاهرة ، وبغداد ، والدار البيضاء ، والجزائر. ويكفي الاشارة في هذا المجال إلى بعض المشكلات البيئية كالتلوث ، والازدحام ، والمرور الناجمة عن المركزية الطاغية ، ومحاولة الإفادة من المرافق الأساسية المتاحة في المدن الكبرى بدلاً من الانطلاق إلى مراكز عمرانية جديدة وإقامة بنى أساسية جديدة . ويرتبط بذلك أيضاً شيوع أنماط عمرانية جديدة من السكن الفقير في تلك المدن ، مما أثر على الطابع

المعماري العام للمدن العربية الكبرى وحولها إلى تجمعات متجاورة تمثل كيانات متنافرة تختفي في إطارها ملامح الحضرية . وإزاء التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي فرضها النمو الحضري المتسارع في الأقطار العربية خلال العقود الثلاثة الماضية ، بدأت قضية التنمية الحضرية تفرض نفسها على الأجندة السياسية لكثير من الحكومات ، خاصة وأن الأبعاد السياسية للتحضر قد أصبحت واقعاً يصعب تجاهله ابتداء من مظاهرات الطعام حتى التطرف الديني ونمو حركات الإسلام السياسي وذلك على نحو ما هو مألوف في القاهرة والجزائر . وفي هذا المجال تواجه معظم الأقطار العربية (باستثناء النفطية منها) صعوبات الموازنة بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية ، بين الزراعة والصناعة ، بين الاستثمارات الإنتاجية والاستثمارات الاجتماعية ، وذلك بسبب ندرة الموارد المالية المخصصة للاستثمار بوجه عام . وعلى الرغم من الاهتمام الملحوظ الذي تبديه بعض الحكومات العربية بالتنمية الحضرية ، إلا أن ذلك لايتجاوز التحسين المحدود في البيئة الحضرية دون المساس بجوهرها أو النهوض الحقيقي بها . ففي مدينة القاهرة - مثلاً - يصل حجم السكن العشوائي (غير القانوني) إلى ٨٠٪ من الحجم الإجمالي للمساكن[٢٢]. وفي المناطق المخططة تتجاوز ارتفاعات المباني قواعد البناء ، وتنتشر المخالفات في مجال شروط البناء والمساحات المسموح بالبناء فوقها . إن ذلك كله يضع أعباءً جديدة على البلديات ، ويفرض على الدولة ضرورة تدعيم سلطاتها حتى تستطيع ممارسة مهامها .

ثالثاً : مجالات بحثية مقترحة :

في ضوء التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعرضت لها المدينة العربية والتي أشرنا إليها في مواضع سابقة من هذه الورقة ، يمكننا تحديد الأولويات البحثية في مجال التحضر العربي . وتنبع تلك الأولويات من مدى نطاق وعمق المشكلة أو الظاهرة الحضرية ، وانعكاساتها على الواقع الاجتماعي بوجه عام . إن الأجندة البحثية التي نقترحها في هذه الورقة ليست نهائية ، ولكنها بداية لتحديد أكثر دقة لأولويات البحث في المجال الحضري العربي .

١ - **البناء الأيكولوجي للمدينة العربية :** من الضروري التعرف على التغيرات التي طرأت على الأبنية الأيكولوجية للمدينة العربية ورصد العوامل

المؤثرة عليها ، وتأثير ذلك على أنماط استغلال الأرض ، وتكوين المجاورات المختلفة، فضلاً عن العمليات الأيكولوجية المختلفة كالغزو والتتابع . ومن الضروري دراسة الانعكاسات البيئية للعمليات الأيكولوجية في المدينة العربية ، وانعكاس ذلك على الأنماط المعمارية السائدة ، وفي هذا المجال يمكننا التعرف على مدى تجاور وتعايش الأنماط المعمارية المختلفة في المدينة العربية ، وتحديد عوامل استمرارها أو انقراضها .

٢ - **التركيب الديموجرافي للمدينة العربية** : يتعين الكشف عن التركيب الديموجرافي للمدينة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعرضت لها خلال السنوات الأخيرة . ويدخل في إطار ذلك ارتفاع نسب الفئات العمرية الشابة، وارتفاع متوسطات الأعمار بوجه عام ، والخصائص الديموجرافية للمهاجرين إلى المدن ، وموقع المرأة الحضرية من التغيرات التي تطرأ على المدينة ، والتركيب النوعي للسكان الحضريين (ذكور / إناث) . ومن الضروري أيضاً الكشف عن التأثير الحضري على الجوانب الحيوية بشكل عام كمعدلات المواليد ، والوفيات ، والخصوبة . إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها المدينة العربية خلال السنوات الأخيرة هائلة مما يتطلب تحليل الظواهر الديموجرافية المختلفة المرتبطة بها .

٣ - **التكوين الطبقي للمدينة العربية** : ماتزال المدينة العربية وهي تتعرض لتحولات اقتصادية واجتماعية متلاحقة بحاجة إلى خرائط طبقية متتابعة توضح عملية الفرز الطبقي ، وتكشف عن الطبقات الاجتماعية البازغة ، ومصير الطبقات الاجتماعية المتلاشية . وتحتاج تلك الخرائط الطبقية إلى فهم دينامي لحركة المدينة العربية والتحولات التي تمر بها . ويجب أن يتم ذلك من منظور الاقتصاد السياسي للتحضر . وفي هذا السياق يجب الاهتمام بالقطاع غير الرسمي والدور الذي يلعبه في مجال التشغيل وتوليد الدخل ، وكذلك عملية التهميش الاقتصادي والاجتماعي في المدينة العربية بوجه عام . ومع التحولات الليبرالية التي بدأت تشهدها المدينة العربية منذ سبعينيات هذا القرن ، من

الضروري الكشف عن الجماعات الطبقية الحضرية العليا بما في ذلك كبار التجار ، والوكلاء التجاريين ، وأصحاب المشروعات الصناعية الكبرى ، وارتباطاتهم الخارجية والداخلية أما مصير الطبقة الوسطى الحضرية في ظل التحولات الليبرالية فموضوع يحتاج إلى اهتمام خاص ، ومفهوم مقارن على مستوى العالم العربي . ومن بين الموضوعات والقضايا التي تحتل أيضاً أهمية خاصة أنماط توزيع الثروة والدخل في المدينة العربية بوجه عام ، ونسب الأغنياء والفقراء بالنظر إلى المجموع الكلي لسكان الحضر .

٤ - **المدن الجديدة وتجاوز النطاقات الحضرية القديمة :** حققت بعض الأقطار العربية انجازات واضحة في مجال المدن الجديدة . وتحتاج هذه الانجازات إلى تقويم يكشف عن إسهامها في مجال التوازن الاقليمي ، وقدرتها على تكوين أقطاب تنموية جديدة . ويدخل في نطاق هذا التقويم التعرف على دور الحكومات في تنمية تلك المدن ، وطبيعة النشاطات الاقتصادية السائدة فيها ، ونمط المجاورات ، وأساليب استخدام الأرض ، وطبيعة الحياة الاجتماعية السائدة فيها ، وامكانيات النمو الذاتي المستمر لهذه المدن . ومن الضروري النظر إلى الخبرات الحضرية العربية من منظور مقارن . إذ يمكننا مقارنة تجارب الأقطار العربية الخليجية في مجال المدن الجديدة والمجمعات الصناعية بتجارب أقطار مثل مصر في هذا المجال .

٥ - **السياسات الحضرية والبلديات :** على الرغم من أن معظم الأقطار العربية ليست لديها سياسات حضرية معلنة ، إلا أن تحليل الخطاب السياسي للدولة ، والقراءة الاجتماعية للقوانين المنظمة للحياة الحضرية تكشف لنا عن أن هناك ملامح لتلك السياسات . ففي الأقطار العربية تتجه السياسة الحضرية إلى دعم المدينة العاصمة والاستجابة السريعة لعوامل النمو الحضري السريع . وتساعد الوفرة النفطية على تحقيق سرعة الاستجابة . وفي بلد كمصر نجد السياسة الحضرية تقوم على خطوط متعددة ومتداخلة . فبينما يؤكد الخطاب السياسي ضرورة الاندفاع نحو تدعيم المدن الجديدة ، نجد الواقع الحضري الفعلي يشهد دعماً للمدن القديمة الكبرى واستثمارات متزايدة في مرافقها وخدماتها الاجتماعية . إن

الفهم المقارن للسياسات الحضرية في مجالات المدن الجديدة ، وتطوير الأحياء المتخلفة ، والنهوض بالخدمات الاجتماعية هو أمر بالغ الأهمية على الصعيد العربي . وهنا يكون من الضروري تحليل الدور الذي تقوم به البلديات في مجال تنفيذ السياسات الحضرية ، وعلاقتها (أي البلديات) بالأجهزة التنفيذية والشعبية العاملة في المجال الحضري ، وكذلك الصلاحيات المتاحة لها ، وأساليب اتخاذ القرارات داخلها ، وقدرتها على التعامل مع جماعات القوة داخل السياق الحضري .

٦ - **المجتمع المدني والتنمية الحضرية في المدينة العربية :** تمارس معظم المنظمات الأهلية نشاطاتها داخل الواقع الحضري العربي . ومن الضروري تسجيل النشاطات المختلفة التي تقوم بها تلك المنظمات في مجال التنمية الحضرية وعلاقاتها بالأجهزة التنفيذية والشعبية وعلى الرغم من أن بعض المدن العربية (كالمدن الخليجية العربية) ماتزال حديثة العهد بالمنظمات الأهلية ، إلا أن المدن العربية ذات التقاليد الحضرية الأقدم كالقاهرة وبغداد ودمشق والجزائر والدار البيضاء وتونس تحتاج إلى تحليل الدور الذي تقوم به تلك المنظمات في دعم المجتمع الحضري العربي بما في ذلك تطوير الأحياء المتخلفة ، وتمكين وتأهيل الفقراء الحضريين ، والاهتمام بقضايا الطفولة ، والمرأة ، ونشر الثقافة ، وتعميق المشاركة الاجتماعية ، وتدعيم التكافل الاجتماعي . ومن الضروري الكشف عن المعوقات التي تحول دون انطلاقة المنظمات تالأهلية وعلى الأخص من زاويتي الهيمنة الحكومية وضعف الحافز إلى المشاركة من جانب الأفراد .

٧ - **القطاع غير الرسمي في المدينة العربية :** نما القطاع غير الرسمي نمواً سريعاً خلال العقدين الماضيين في معظم المدن العربية . ويعود ذلك إلى ضيق نطاق القطاع الرسمي ، والتحول المتزايد نحو اقتصاد السوق ، وزيادة الرغبة في إيجاد مصادر جديدة الدخل ، وفرص أوسع للعمل . ولايوجد القطاع غير الرسمي في فراغ ، وإنما يمارس وجوده متغلغلاً في كافة القطاعات الاقتصادية . ومنه الضروري التعرف على آليات ارتباط القطاع غير الرسمي بمختلف النشاطات

الحضرية ، والدور الذي يلعبه في ظهور قطاعات غير رسمية أخرى كما هو الحال في مجال السكن ، حيث نجد قطاعاً غير رسمي في مجال السكن يوازي القطاع غير الرسمي في مجال الإنتاج والخدمات . إن التعرف على موقع القطاع غير الرسمي (الحضري النشأة) داخل البناء الاقتصادي الكلي هو أمر ضروري ، خاصة وأنه يسهم في كثير من المدن العربية في توليد ٦٠٪ من مجموع الدخل الحضري. ويدخل في نطاق ذلك طبيعة العمالة السائدة فيه ، ونوعية النشاطات الاقتصادية الممارسة ، وحجم المنشآت الإنتاجية والخدمية ، ونمط العمل (عائلي - مأجور ... الخ) ، ورؤوس الأموال الموظفة وغير ذلك من متغيرات اقتصادية واجتماعية .

٨ - **التكيف الهيكلي والواقع الحضري في المدينة العربية :** مع مطلع التسعينيات ، أخذت بعض الحكومات العربية بإجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي التي تهدف في النهاية إلى تطبيق قوانين السوق الحرة ، وإلغاء القيود الاقتصادية ، والقضاء على القطاع العام ، والتوسع في التخصصية في مجال المشروعات الاقتصادية الكبرى . ومن الطبيعي أن تنعكس تلك الاجراءات على الواقع الحضري من زوايا مختلفة . إذ من شأنها أن تؤدي إلى البطالة ، وارتفاع الأسعار ، وإلغاء الدعم السلعي والخدمي ، وإحداث انكماش اقتصادي من شأنه تقليل الطلب . وتؤثر تلك الاجراءات على قطاعات واسعة من سكان المدن العربية وعلى الأخص الطبقتين الوسطى والدنيا . ومن الضروري أن نتعرف على أساليب تكيف فقراء الحضر مع برامج التكيف الهيكلي ، وردود أفعال الفقر ، وفعالية الأساليب التي تتبعها الحكومات للحد من الآثار السلبية لتلك البرامج على الفقراء الحضريين . وتظهر هنا القطاعات الهامشية كأحد الآثار المترتبة على برامج التكيف الهيكلي ، وهي قطاعات تحتاج إلى دراسة خاصة في عدد من المدن العربية الكبرى .

٩ - **أنماط السكن العشوائي في المدينة العربية :** أشرنا في موضع سابق إلى تعدد أنماط السكن العشوائي في المدينة العربية ، واتساع نطاقه نتيجة

للتفاوت الطبقي ، والتهميش الاجتماعي ، وعدم وجود آليات جيدة لإعادة توزيع الدخل القومي . وعلى الرغم من وجوه الشبه العديدة بين مظاهر السكن العشوائي في المدن العربية الكبرى ، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة يجب التعرف عليها خاصة إذا ماأخذنا في الاعتبار عوامل كحقوق ملكية الأرض ، وموقع المناطق العشوائية ، ونوعية السكان فيها ، وعلاقة تلك المناطق بالمدينة الأم ، ومدى حزم أو تراخي الحكومات في مواجهة النمو العشوائي . كذلك فإننا بحاجة إلى فهم ديناميات وآليات السكن العشوائي : كيف تقام المساكن ؟ ماهي طبيعة مواد البناء ؟ كيف تنشأ الصلة بين تلك المناطق والبلديات ؟ ماهي اليات التكامل بين تلك المناطق والمدينة الأم ؟ إن هذه التساؤلات ضرورية للوصول إلى فهم مقارن للنمو العشوائي في المدينة العربية المعاصرة .

١٠- **مشكلات حضرية ملحة : قائمة أولية** : يمكننا الإشارة أخيراً وبإيجاز شديد إلى بعض المشكلات الحضرية الملحة التي تواجه المدينة العربية ، والتي تحتاج إلى دراسات متخصصة :

أ - **الفقر الحضري** : أشكاله - أنماطه - أساليب التكيف معه - ردود الأفعال ازائه - موقف الحكومات منه - الفقراء الجدد - التهميش الحضري - موقع الفقراء الحضريين داخل الأجندة السياسية - أساليب التنظيم السياسي لدى فقراء المدن .

ب - **العنف الحضري** : معدلات العنف الحضري - أسبابه - القوى التي تمارس العنف - ردود الأفعال السياسية - وسائل ممارسة العنف الحضري - العنف الحضري في إطار الحركات الاجتماعية (الدينية والعرقية والقومية) .

ج - **الواقع العرقي والثقافي في الحضر** : ماتزال بحاجة إلى تشخيص دقيق للواقع العرقي والثقافي في المدينة العربية ، حيث سنجد اختلافات ملحوظة بين المدن العربية في هذا المجال - أساليب التكامل والصراع بين الجماعات العرقية المختلفة - تأثير التعددية العرقية على الأنماط الأيكولوجية العربية - الاقتصاد الحضري والتنوع العرقي .

د - **المشاركة السياسية في المدينة** : أشكال المشاركة السياسية في المدينة - الدور الذي تلعبه الأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية في تشكيل الحياة السياسية الحضرية - القطاعات الاجتماعية الأكثر نشاطاً على الصعيد السياسي.

هـ - **التنمية الحضرية** : منطلقات التنمية الحضرية - تطوير الأحياء القديمة - تنمية المناطق الحضرية الجديدة - علاقة التنمية الريفية بالتنمية الحضرية - التصنيع في إطار التنمية الحضرية .

و - **الإدارة الحضرية** : طبيعة الإدارات الحضرية وأساليب اتخاذ القرارات فيها - أولويات التنمية الحضرية - أساليب التعامل مع الأزمات والمشكلات الحضرية الحادة - التكامل المعرفي كأساس للقرارات الحضرية الرشيدة - المعلوماتية كأساس لإدارة المدن الكبرى .

ز - **الاتصال العالمي والواقع الحضري** : تأثير وسائل الاتصال العالمي على سكان المدن العربية - موقف الشباب العربي من مضمون رسائل وسائل الاتصال العالمي - تأثير وسائل الاتصال على قطاعات مثل : المرأة ، والأطفال ، والشباب.

وفي الختام ، فإن هذه القائمة البحثية ليست نهائية بطبيعة الحال ، وإنما هي محاولة لتحديد أولي لأهم المشكلات والقضايا الحضرية التي تحتاج إلى دراسة متعمقة . ومن الطبيعي أن تعكس تلك القائمة تصوراتنا للواقع الحضري العربي الذي حاولنا تشخيصه وتحديده في هذه الورقة .

جدول رقم (١)
نسبة التحضر ومعدلات النمو السنوي
لسكان الحضر في مجموعة من أقطار التحضر التقليدي

القطر	نسبة التحضر			معدل النمو السنوي لسكان الحضر (٪)	
	١٩٦٠	١٩٩١	٢٠٠٠	١٩٦٠ - ١٩٩١	٢٠٠٠
العراق	٤٣	٧١	٧٥		
الأردن	٤٣	٦٨	٧٤	٤ر٥	٤ر٢
لبنان	٤٠	٨٤	٨٧	٣ر٨	٢ر٥
الجزائر	٣٠	٥٢	٦٠	٤ر٧	٤ر٣
مصر	٣٨	٤٧	٥٤	٣ر١	٣ر٦
اليمن	٩	٢٩	٣٧	٥ر٨	٦ر٢
السودان	١٠	٢٢	٢٧	٥ر٤	٤ر٨
سوريا	٣٧	٥٠	٥٦	٤ر٥	٤ر٦
المغرب	٢٩	٤٨	٥٥	٤ر٣	٣ر٨
تونس	٣٦	٥٤	٥٩	٣ر٦	٢ر٧

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣م ، مستخرج من جدول رقم (٢٢) ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .

جدول رقم (٢)
نسبة التحضر ومعدلات النمو السنوي
لسكان الحضر في مجموعة من أقطار التحضر النفطي

القطر	نسبة التحضر			معدل النمو السنوي لسكان الحضر (٪)	
	١٩٦٠	١٩٩١	٢٠٠٠	١٩٦٠ - ١٩٩١	١٩٩١ - ٢٠٠٠
الكويت	٧٢	٩٦	٩٧	٧ر٩	٢ر٨
قطـر	٧٣	٨٩	٩١	-ر٨	٣ر٣
البحرين	٨٣	٨٣	٨٥	٤ر١	٣ر١
الامارات	٤٠	٧٨	٧٨	١٢ر٥	٢ر١
ليبيا	٢٣	٧٠	٧٦	٨ر١	٤ر٥
السعودية	٣٠	٧٧	٨٢	٧ر٦	٤ر٥
عمـان	٤	١١	١٥	٧ر٥	٧ر٥

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣م ، مستخرج من جدول رقم (٢٢) ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .

المراجـــع

(١) هناك كتابات عديدة ومتنوعة تناولت علاقة المدينة الإسلامية بالنمو الاقتصادي عبر مراحل مختلفة . ويمكننا أن نشير إلى بعض منها . انظر :

Ettinghausen, R., " Muslim Cities : Old and New " , in Brown, C, (ed) From Madina to Metropolis : Heritage and Change in the Near Eastern City, The Darwin Press, Princeton, New Jersey, 1973, pp 290 - 318, also Rapidus, I, " Traditional Mudlim Cities : Structure and Change ", in Ibid., pp. 51 - 72 .

(٢) Costello, V, Urbanization in the Middle East, Cambridge University Press, London, 1977 .

(٣) Abu - Lughod, J, " Tale of Two Cities : The Origins of Modern Cairo ", Comparative Studies in Society and History, 1965, pp. 429 - 457 .

(٤) Lapidus, I, " Muslim Cities and Islamic Societes ", in Lapidus, I, (ed) Middle Eastern Cities, Berkeley, 1969, pp. 47 - 79 , also Baer, G, Studies in Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969 .

(٥) Ibrahim, S, E, " Urbanization in the Arab World ", Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia, 7 (1974), pp . 74 - 124.

(٦) Issawi, C, " Economic Chang and Urbanization in the Middle East ", in Lapidus, I, (ed) Middle Easten Cities, op. cit, pp. 117 - ff .

(٧) Costello, V, Urbanization in the Middle East. op. cit, p . 70 .

(٨) محمود عودة ، الهجرة إلى مدينة القاهرة ، **المجلة الاجتماعية القومية**، ١٩٧١م، ص ٣٣.

(٩) Harik, I, H, " The Impact of the Domestic Market on Rural - Urban Relations in the Middle East, " in Antoun, R, and Harik, I, (eds,), Rural Politics and Social Change in the Middle East, Blommington, Indiana, 1972, p. 349 .

(١٠) السيد الحسيني ، الإسكان والتنمية الحضرية : **دراسة للأحياء الفقيرة في مدينة القاهرة** ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩١م ، الفصل الأول .

(١١) Drakakis - Smith, D. W, " Socio - Economic Problems - The Role of the Informal Sector " , in Blake , G, and Lawless, K, The Changing Middle Eastern City, Croom Helm, London, 1980, pp. 92 ff .

(١٢) السيد الحسيني : المدينة : **دراسة في علم الاجتماع الحضري** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٢م (وعلى الأخص الفصل الثامن) .

(١٣) Abu - Lughod, J, " Migrant Abjustment to City Life, The Egyptian Case ", **American Journal of Sociology,** Vol . 67, 1961/1962.

(١٤) على سبيل المثال انظر فتحي مصيلحي : **تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى** ، دار المدينة المنورة ، القاهرة ، ١٩٨٨م .

(١٥) انظر على سبيل المثال : اسحق يعقوب القطب ، **خصائص النمو الحضري في دول الخليج العربية** ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٥م ، وعمر الفاروق سيد رجب ، التحضر في المملكة العربية السعودية ، **في بحوث التحضر في الوطن العربي** ، الجزء الأول ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨م ، عبد الاله أبو عياش واسحق يعقوب ، **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي** ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٥م .

(١٦) حسن الخياط ، **المدينة العربية الخليجية** ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر، ١٩٨٨م ، الفصل الرابع .

(١٧) المرجع السابق ، الفصل السابع .

(١٨) جامعة الدول العربية ، أعمال ندوة السكن العشوائي وأحياء الصفيح في الوطن العربي : الواقع والحلول ، ١٠ - ١٢ ابريل ، ١٩٨٥ .

(١٩) Ibrahim, S. E, " Urbanization in the Arab World ", op. cit .

(٢٠) محمد مكية ، نحو مدرسة فكرية جديدة للعمارة والتخطيط في العالم العربي ، ضمن أعمال ندوة المدينة العربية : خصائصها وتراثها الحضاري الإسلامي ، المدينة المنورة ، ١٩٨١م ، وانظر أيضاً عبد الباقي إبراهيم ، التراث الحضاري في المدينة العربية المعاصرة ، الكويت ، بلدية الكويت ، ١٩٦٨م .

(٢١) ترددت هذه النقطة في دراسات عديدة . انظر على سبيل المثال فتحي مصيلحي ، التطور الحضري والنمو العمراني للمدينة السعودية ، ج ١ ، **مجلة المدينة العربية** ، منظمة المدن العربية، يوليو ١٩٨٥م ، العدد ١٧ ، وأيضاً كتابة **شخصية المدينة السعودية** ، دار الاصلاح ، الدمام ، ١٩٨٤م . انظر أيضاً أحمد حسن إبراهيم ، مدينة الكويت : دراسة في جغرافية المدن ، منشورات **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، جامعة الكويت ، رقم (٧) .

(٢٢) انظر ميشيل فؤاد جوركي ، النمو العشوائي للتجمعات السكنية ، **المؤتمر السنوي الأول لتخطيط المدن والأقاليم** ، القاهرة ، ٢٦ - ٢٨ يناير ١٩٨٦م ، محمود الكردي ، سكان المقابر بمدينة القاهرة : دراسة اجتماعية - ميدانية ، **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص ص ١٧ - ١٣٢ ، ميلاد حنا ، أريد مسكناً : **مشكلة لها حل** ، مؤسسة روزاليوسف ، القاهرة ، ١٩٧٨م .